

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية
في شرح ابن عقيل بتحقيق محمد محيي الدين
لغويا وصرفيا ونحويا

د. إبراهيم عبد الله سويسـي
قسم اللغة العربية / جامعة طرابلس

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

فإن الشواهد بمختلف أنواعها لها أهمية كبيرة في تقعيد القواعد النحوية، مما جعل المتقدمين والمتأخرين أن يعتنوا بها، ودفع المهتمين أن ينكبوا عليها بالدراسة والبحث، وابن عقيل أحد العلماء الذين اهتموا بالشواهد النحوية من حيث الاحتجاج بها في ترسيخ القاعدة النحوية، فجاءت شواهده متنوعة ومتعددة بلغ عدد شواهده الشعرية في كتابه ثلاثمائة وثمانين شاهداً، وعدد شواهد القرآنية مائتين وثمانية وستين شاهداً فضلاً عن شواهد الأحاديث والأمثال.

اعتنى المحقق الشيخ محمد محيي الدين - رحمه الله - في كتاب شرح ابن عقيل بالشواهد الشعرية دون غيرها من الشواهد الأخر فكانت دراسته - مع كثرتها - وافية وكافية، في حين أنه غرض الطرف عن بقية الشواهد؛ لحاجة في نفسه، فجاء هذا البحث مكملًا لما سكت عنه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - عن تحقيقه فيما يتعلق بشواهد القراءات القرآنية.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

ولتكتمل الفائدة أحببت أن أُولي لشواهد القراءات القرآنية نصيباً من الاهتمام من حيث الدراسة اللغوية والصرفية والنحوية، ثم ببقية الشواهد - إن شاء الله تعالى - في بحث آخر، وبما أن شواهد القراءات القرآنية لا تتسع لها هذه الدراسة بأن تكون في بحث واحد، فقد اقتضت أن تكون مقسمة إلى بحثين منفصلين، الأول في الشواهد الأولى من الكتاب مقسمة إلى بحثين، مرتبة حسب ترتيبها في كتاب شرح ابن عقيل، والثاني سيكون لبقية الشواهد الأخرى إن شاء الله.

ولذلك فقد جاء هذا البحث مقسماً على النحو الآتي:

المبحث الأول: مبحث شواهد تخفيف النون وتشديدها، وحذف اللام والنون، حيث تضمن هذا المبحث أربعة شواهد من القراءات القرآنية، الأول منها كان في تخفيف النون من (لن)، والثاني في تشديد نون (الذين)، وكان الثالث في حذف الألف واللام من الاسم الموصول، والرابع في حذف النون من (كان) المنجزم.

المبحث الثاني: مبحث الإعمال والإهمال في الأفعال الناقصة والمشبهات بليس، حيث اشتمل على أربعة شواهد، الأول منها كان في رفع لفظة (حسنة) بعد (كان) وحذف نونها، والثاني في نصب لفظة (عباد) بعد (إن) العاملة عمل ليس، والثالث في رفع لفظة (حين) بعد (لات)، والرابع في فتح وكسر السين من (عسيتم).

وقد قمت في هذا البحث بتوثيق القراءات القرآنية وإعرابها دون ذكر الخلاف، إلى جانب دراسة الكلمات لغوياً وصرفياً كلما اقتضى الأمر ذلك.

والله نسأل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: مبحث شواهد تخفيف وتشديد النون، وحذف اللام والنون
الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾⁽¹⁾.
اللغة:

بلغ: بلغ الشيء بفتح اللام: وصل وانتهى، فالباء واللام والغين أصل واحد وهو الوصول إلى الشيء⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾⁽³⁾، وتبلغ بالشيء: وصل به إلى مراده⁽⁴⁾، ومن ذلك قولهم: بَلَغْتَ الْمَنْزِلَ، إذا وصلته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾⁽⁵⁾ أي: فإذا شارَفْنَ انقضاء العدة⁽⁶⁾.

اللدن: لدن بمعنى عند، وهو اللين من كل شيء، ولدن لدونة، من عودٍ أو حبْلٍ أو خُلُقٍ⁽⁷⁾. والتلْدُن: التمكن، يقال: تَلَدَّنَ عليه، إذا تلَكَّا عليه، ولْدُن: الموضع الذي هو الغاية، وهو ظرفٌ غير متمكِّن بمنزلة عِنْد⁽⁸⁾، وهو أخص من عند؛ لأنه يدل على ابتداء نهاية نحو:

-
- (1) سورة الكهف، الآية: 75.
 - (2) ينظر: معجم مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م، 301/1، مادة (بلغ).
 - (3) سورة النحل، الآية: 7.
 - (4) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده، تح: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م، 537/5.
 - (5) سورة البقرة، الآية: 232.
 - (6) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت، 444/22.
 - (7) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د.ت، 41/8، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، المصدر السابق، 107/6، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، ط1، د.ت، 383/13.
 - (8) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار،

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

أُقيمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها، فيوضع لدن موضع نهاية الفعل. وقد يوضع موضع (عند)⁽¹⁾.

عذراً: عَذَرَهُ يَعْذِرُهُ ، بالكسر، فيما صَنَعَ، عَذَرًا، بِالضَّمِّ، وَعَذْرًا بضمّتين، هو رَوْمُ الإنسان إصلاح ما أنكرَ عليه بكلام، يقال: عَذَرْتُهُ فأنا أَعَذَرُهُ عذراً، والاسم العَذْرُ، وتقول: عَذَرْتُهُ من فلان، أي: لُئِمْتُه وَلَمْ أَلَمْ هذا، ويقال للمقصر مُعَذَّرٌ إذا قصر في الأمر معولاً على العذر ويقال: أَعَذَرَ الرَّجُلُ، إذا بلغ أقصى الغاية في العذر، والجمع أَعْذار⁽²⁾، وعن ابن فارس قال: "وسمعت من يوثق به عن بعض أهل العلم قال: العذر جمع، وهذا مما لفظ جمعه والواحد سواء"⁽³⁾، والصحيح عند الزبيدي أَنَّ العَذْرَ: الاسم، والإِعْذارُ: المصدر⁽⁴⁾.

الإعراب:

قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، بلغت: بلغ، فعل ماضي مبن على السكون لاتصاله بضمير المخاطب، والتاء: ضمير متصل مبن على الفتح في محل رفع فاعل. من: حرف جر مبن على السكون لا محل له من الإعراب، لدني: ظرف مكان مبن على الكسر في محل جر اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان ببلغت أو بمحذوف حال، وهو مضاف وباء المتكلم ضمير مبن على السكون في محل جر مضاف إليه، عذراً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م، 2194/6.

(1) ينظر: مفردات غريب القرآن، أبو القاسم، الحسين بن محمد الأصفهاني، د. ط، د.ت، ص 449.

(2) ينظر: مقاييس اللغة، المصدر السابق، 253/4، مادة (عذر)، وتاج العروس، المصدر السابق، 12/ 540، 541، مادة (عذر).

(3) ينظر: مجمل اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت، ط4، 1406 هـ، 1986 م، 655/1، مادة (عذر).

(4) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 12/ 541، مادة (عذر).

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

الشاهد فيه: قول ابن عقيل: "ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف"⁽¹⁾. وأورده

ابن عقيل في معرض شرحه لقول ابن مالك:

وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفى⁽²⁾

حيث ذكر أنه يجوز تخفيف النون من لدن، واستشهد على ما جوزه بهذا الشاهد على قراءة نافع وشعبة وأبي جعفر، بضم الدال وتخفيف النون⁽³⁾، وهي لغة أهل الحجاز⁽⁴⁾، كما هو الأصل، نص على ذلك ابن زنجلة بقوله: "الأصل (لدن) بإسكان النون، فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونا ليسلم سُكُونُ النُّونِ الأولى، تقول: لدن زيد، فتسكن النون، ثم تضيف إلى نفسك فتقول: لدني، فتدغم النون في النون"⁽⁵⁾، وعند أبي حيان قياس على الأصل، حيث قال: "وهي نون لدن اتصلت بياء المتكلم وهو القياس؛ لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية نحو: غلامي وفرنسي"⁽⁶⁾، وقرأها أبو بكر بتخفيف النون وإسكان ضمة الدال وشمها

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط 20، 1400هـ - 1980 م، 1/115.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 94/1.

(3) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تح: إبراهيم عطوة = عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د. ط، د. ت، 2/572، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدماطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط 3، 1427هـ - 2006م، ص 370.

(4) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تح: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط 1، 1420هـ، 1999م، 9/6033.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرع، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، 1402هـ - 1982م، ص 424.

(6) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

وشمها مع اختلاس الضمة، ولشعبة في ذلك وجهان: الأول إسكان الدال مع الإيماء بالشفنتين فيصير النطق بدال ساكنة مشمة فيكون الإشمام مقارنا للإسكان. والثاني اختلاس ضمة الدال وكلا الوجهين مع تخفيف النون⁽¹⁾.

وقراءة التخفيف لغتفي لدن، وقد عدها الزبيدي نقلا عن أبي علي إلى اثنتي عشرة لغة⁽²⁾، وهياحد وجهي التخفيف، وعليه تكون النون أصلية، وقد نص على ذلك سيبويه بقوله: "وتكون النون في نفس الحرف بمنزلة نون من وعن؛ فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره"⁽³⁾، واستدل على ذلك بأنها إذا حذفت ردت إلى أصلها عند اتصالها بضمير⁽⁴⁾، والوجه الثاني هو القراءة باختلاس ضمة الدال لشعبة، وهو صحيح قوي عند عبد الفتاح القاضي حيث قال: "والوجه الثاني وإن لم يذكره الشاطبي تبعا للداني في التيسير قوي صحيح نص عليه كثير من أئمة القراءة ومنهم الداني في المفردات وجامع البيان"⁽⁵⁾. فهي مأخوذة من لدن بحذف النون⁽⁶⁾، وأنشد الجوهري لغيلان

جميل

دار الفكر - بيروت، د.ط، 1420 هـ، 209/7.

(1) ينظر: والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، تح: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1404 هـ، 1984 م، ص 145، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د. ط، د.ت، ص 195،

(2) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 108/36، وينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001 م، 87/14، 88.

(3) ينظر: الكتاب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م 210/1.

(4) المصدر نفسه، 3/ 286.

(5) ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، المصدر السابق، ص 195.

(6) ينظر: المخصص، أبو الحسن، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417 هـ، 1996 م، 234/4، وتاج العروس، المصدر السابق، 107/36.

بن الحارث:

يَسْتَوْعِبُ النُّوعَيْنِ مِنْ خَرِيرِهِ مَنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْخُورِهِ

وقال الزبيدي، نقلا عن أبي علي: "نظير لَدُنْ وَلَدَى وَلَدُ، في استعمال اللام تارتقونا وتارة حرف علة، وتارة محذوفة، دَدَنْ وَدَدَوْدُ"⁽¹⁾، وعند سيبويه هي محذوفة، كما حذفوا يكن⁽²⁾، فهي محذوفة النون، فيكون قولهم: لد في لدن.

ووجه التخفيف: كراهية اجتماع النونين، فحذف واحدة وهي الثانية؛ لأنها زائدة، كما حذف من قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾⁽³⁾، وكما حذف من قدني وقدي، قال الشاعر:

قدني من ذكر الخبيبين قدي... ليس الإمام بالشحيح الملحد

إلا أن ابن جرير الطبري لم ينص على ذلك صراحة، وإنما أرجع ذلك إلى كلام العرب قياسا، فقال: "وأما الذين خففوها، فإنهم وجدوا مكى المخبر عن نفسه في حال الخفض ياء وحدها لا نون معها، فأجروا ذلك من لدن على حسب ما جرى به كلامهم في ذلك مع سائر الأشياء غيرها"⁽⁴⁾، فهو لم يشر إلى كراهية اجتماع النونين، وإنما رد ذلك إلى لغة العرب في كلامهم دون تعليل، وهو ما أشار إليه سيبويه - أيضا - واعتبرها لغة شاذة، فقال: "إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات. وذلك نحو: مذ، ولد، وقد علم. وإنما الأصل لدن ومنذ وقد علم. وهذا من الشواذ، وليس مما يقاس عليه ويطرده"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 108/36.

(2) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 286/3.

(3) سورة الزمر، الآية: 61.

(4) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد، الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، 76/18.

(5) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 405 /4.

وهو رأي ابن مالك كذلك حيث قال:

وفي لدنِي لدنِي قَلّ وفي قَدني وقطني الحذف أيضا قد يفِي⁽¹⁾

وفي ذلك يقول الإمام القاسم الشاطبي:

وَمُدَّ وَخَفَّفَ يَاءَ زَاكِیَّةَ سَمَا ... وَنُونُ لَدُنِّي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى
وَسَكَنَ وَأَشْمِمُ ضَمَّةَ الدَّالِ صَادِقًا⁽²⁾

وبناء على ما سبق يحتمل على هذه القراءة أن تكون النون فيها أصلية، و يحتمل أن تكون للوقاية على أنها دخلت على (لد) الساكنة الدال، لغة في (لدن) فالتقى ساكنان فكسرت نون الوقاية على أصلها⁽³⁾.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس﴾⁽⁴⁾.

اللغة:

أرى: الرؤية النظر بالعين والقلب، وهي من رأى، مزيد بالهمزة في أوله على وزن (أفعل)، والأصل فيه: أَرَأَى: حذف عينه تخفيفا لكثرة الاستعمال قال الكسائي: "فإذا جئت إلى الأفعال المستقبلية اجتمعت العرب الذين يهمزون والذين لا يهمزون على ترك الهمز....إلا تيم الرباب، فإنهم يهمزون مع حروف المضارعة وهو الأصل"⁽⁵⁾، والأمر منه: أَرِ على الأصل، ثم صار: أَرِ بعد النقل والحذف حملا على المضارع.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 94/1.

(2) ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، تح: دار الكتاب النفيس، بيروت، د.ط، 1407هـ، ص114.

(3) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 7/ 735، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المصدر السابق، ص 370.

(4) سورة فصلت، الآية:28، وتماها ﴿...أضلانا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين﴾.

(5) ينظر: المحكم والمحيط، المصدر السابق، 340/10.

الإعراب:

ربنا: منادى مضاف محذوف منه حرف النداء، والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وأرنا: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول، واللذين: مفعول به ثان؛ لأن الرؤية بصرية وقد عدت إلى اثنين بالهمزة، وجملة (أضلاًنا) الآتي صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: " وقد قرئ: ﴿ربنا أرنا اللذين﴾ بتشديد النون"، حيث ذكره ابن عقيل في جواز تشديد النون مع الياء عند شرحه قول ابن مالك:

والنون من ذين وتين شددنا ... أيضاً وتعويض بذاك قصدا⁽¹⁾

واستدل على ذلك بهذه القراءة - محل الشاهد - وهو مذهب الكوفيين، ويقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُمْ﴾² على جواز التشديد مع الألف عوضاً عن الياء، وقد قرأ بذلك ابن كثير⁽³⁾، فنقول: اللذينَ واللّتينَ، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾⁽⁴⁾ و ﴿ هَٰذَا خَصْمَانِ﴾⁽⁵⁾ و ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾⁽⁶⁾ و ﴿فَإِنَّكَ بِرَهَانَانِ﴾⁽⁷⁾، بتشديد النون مع اسم

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق 1/138.

(2) سورة النساء، الآية: 16، وتامهما: ﴿فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾، وينظر: شرح

ابن عقيل، المصدر السابق 1/141.

(3) ينظر: حجة القراءات، المصدر السابق، ص 193، 636.

(4) سورة طه، الآية: 63.

(5) سورة الحج، الآية:

(6) سورة القصص، الآية: 27.

(7) سورة القصص، الآية: 32.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

الإشارة، ووافقه رويس، وأبو عمرو، في تشديد النون من قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾⁽¹⁾، وفي ذلك كله يقول ابن الجزري:

لِذَا نَ ذَانٍ وَلِذَيْنِ تَيْنِ شَد ... مَكَّ فَذَانِكَ (غ) نَا (د) اَع (ح) فِد⁽²⁾

وقد نُسب هذا التشديد إلى تميم وقيس وأسد⁽³⁾، وعند النحويين لا يجوز إلا في الرفع⁽⁴⁾، غير أن ابن هشام يرى أن ذلك لا يختص بحالة الرفع، بل في حالة النصب والجر كذلك لقراءة ابن كثير بها⁽⁵⁾، وهو الصحيح على رأي الأشموني⁽⁶⁾، وهو ما ذهب إليه الأزهرى الأزهرى - أيضا - حيث قال: "فتجوز إحداهما ومنع الأخرى تحكم"⁽⁷⁾، وفاقا لهذه القراءة، وقد خالف ذلك ابن عصفور، حيث يرى أن تشديد النون لا يجوز إلا مع الألف كقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُمْ﴾، والقراءات السابقة مع اسم الإشارة، ولا يجوز عنده مع الياء في الجر والنصب، وقراءة ابن كثير في: ﴿أَرَأَيْتُمُ الَّذِينَ أَضَلُّوا﴾ وفي غيرها حجة عليه⁽⁸⁾.

(1) الآية السابقة.

(2) ينظر: شرح طبية النشر في القراءات، أبو الخير، شمس الدين بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1420هـ، 2000م، 1/214.

(3) ينظر: الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، تاج الدين، تح: د. خالد المشهداني،

مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م، 1/68.

(4) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، الأشموني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، 1/128.

(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت، 1/145.

(6) ينظر: شرح الأشموني، المصدر السابق، 1/128..

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م، 1/151.

(8) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف

والأحسن مع التشديد تسكين الراء، قرأ بذلك ابن كثير، ابن عامر خلف هشام وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم ويعقوب⁽¹⁾، لنقل الكسر، كما قالوا في فَخَذٍ فَخَذٌ، والأجود الكسر وهي قراءة الجمهور مراعاة للأصل وهو (أَزَيْتًا)، فحذفت الهمزة وبقيت الكسرة دليلاً عليها⁽²⁾. وهما لغتان بمعنى واحد وعن الخليل: على لغة الكسر بمعنى: بصّرنه، وعلى لغة السكون بمعنى: استعطاء، أي: أعطنيه⁽³⁾، " تقول: أرني يا فلان ثوبك لأراه، فإذا استعطيته شيئاً ليعطيكه لم يقولوا: إلا أرنا بسكون الراء، يجعلونه سواء في الجمع والواحد والذكر والانثى كأنها عندهم كلمة وضعت للمعاطاة خاصة.....ومن أراد معنى الرؤية قرأها بكسر الراء"⁽⁴⁾، فالمعنى على هذه القراءة: ائذن لنا بإهانتها وخزيهما⁽⁵⁾، قال الأخفش: "إنما جزم ابن عامر في (حم) على معنى: أعطنا، والدليل على ذلك قول الشاعر:

أرنا إداوة عبد الله نملأها"⁽⁶⁾.

ووجه تشديد النون؛ للتعويض عن الياء المحذوفة منه، إذ إن الأصل في المفرد للاسم الموصول هو (الذي)، وعند تثنيته تسقط الياء ويؤتى مكانها بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، فهو قبل حذف الياء ستكون تثنيته (اللّذيان) أو (اللّذيين) وبعد

المعروف بالسمين الحلبي، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت، 13 / 621.

(1) ينظر: التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس د. ط، 1984هـ، 281/24..

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1408هـ، 1988م، 385/4.

(3) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 525/9، وفتح القدير محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1414هـ، 590/4.

(4) ينظر العين، المصدر السابق، 310/8.

(5) ينظر: التحرير والتتوير، المصدر السابق، 281/24.

(6) ينظر: شرح طيبة النشر، المصدر السابق، 186/1.

حذفها سيكون (اللذان) في حالة الرفع، أو (اللذين) في حالتي النصب والجر، ثم جيء بنون ثانية مع النون الأولى كعوض عن الياء المحذوفة التي كانت في الذي⁽¹⁾، وحذفت لسكون ألف التنثية بعدها، غير أن السمين الحلبي يرى أن حذفها: "إمّا لأنّ هذه تنثية على غير القياس، لأنّ المبهمات لا تنثى حقيقةً، إذ لا يثنى إلا ما يُنكر، والمبهمات لا تتكر، فجعلوا الحذف مَبْهَةً على هذا، وإمّا لطول الكلام بالصلة"⁽²⁾، وكان القياس أن يقال: اللذانكرحيان المتمكنة، وجاء حذف الياء هنا للتخفيف عند أمن اللبس في اللذان وهو رأي أبو علي الفارسي⁽³⁾، وزاد ابن مقسم نقلاً عن الرازي أوجه آخر في تشديد ابن كثير هذه النونات، الأول: الفرق في تنثية الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة، والثاني: أن (الذي وهذا) مبنيان على حرف واحد وهو الذال فأرادوا تقوية كل واحد منهما بزيادة نون أخرى، وهناك من قال بأن النون ليست للتنثية فأرادوا أن يفرقوا بينها وبين التنثية، وقيل إنما زيدت للتأكيد⁽⁴⁾، وفي هذه القراءة يقول الإمام الشاطبي: الشاطبي:

وَهَذَانِ هَاتَيْنِ اللَّذَانِ اللَّذَيْنِ قُلْ يُشَدِّدُ لِلْمَكِّي فَذَانِكَ (ذ) م (ح) لَا⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: (واللذان) من الآية السابقة، مسألة أخرى غير ما حكينا، وهي قوله: (واللذان)، فقد اختلف في إعرابها رفعاً، فهي عند سيبويه مرفوع على معنى: وفيما يتلى

(1) ينظر: حجة القراءات، المصدر السابق، ص194، 636، وإبراز المعاني، المصدر السابق، 52/2، والكنز في القراءات العشر، المصدر السابق، 68/1.

(2) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 13/ 621.

(3) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1422، 1، 21/2..

(4) ينظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله، محمد بن عمر الرازي الملقب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1420، 3، 531/9..

(5) ينظر: إبراز المعاني، أبو شامة، المصدر السابق، 1/ 414.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

عليكم اللذان يأتياها، أي: الفاحشة (منكم)، أو خبر مبتدأه محذوف تقديره: وحكم اللذان يأتين، وعند المبرد والأخفش⁽¹⁾ أن اللذان مرفوع بالابتداء، والخبر جملة فأذوهما، والفاء دخلت في الخبر لتضمن المبتدأ - وهو الموصول - معنى الشرط، ومثل ذلك كثير منه قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾⁽²⁾، دخلت الفاء من قوله (فعدتهن)؛ لما تقدم، فالموصول إذا أريد منه التعميم ينزل منزلة الشرط⁽³⁾. قال الزجاج: " وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين"⁽⁴⁾.

وهذا عند سيبويه جائز - أيضا - لأنه، أي: المبتدأ، موصول مستوفٍ شروط الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره لشبهه باسم الشرط وهذا إذا كان في الكلام ما يدل على أن المبتدأ ذكر في معرض القصص، أو الحكم، أو الفرائض⁽⁵⁾، فكان دخول الفاء على الخبر موجب للرفع عند سيبويه.

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾⁽⁶⁾.

اللغة:

صراط: الأصل فيه بالسين (السَّطْرُ) ويبدل من السين صاد فيقال: صراط، والصاد لغة في السراط عند قریش الأولين والصاد أعلى لمكان المضارعة، وهو الطريق⁽⁷⁾، قال تعالى: ﴿وَأَنْ

(1) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ، 1990 م، 84، 87/1، وينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 190/6.

(2) سورة الطلاق، الآية: 3.

(3) ينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 190/6.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعراجه، المصدر السابق، 172/2.

(5) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 143/1.

(6) سورة الفاتحة، الآية: 6.

(7) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، المصدر السابق، 433/8، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

تعالى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾⁽¹⁾، وقد ذكر ابن منظور نقلاً عن الفراء حكاية عن الأصمعي أن بعض العريقد يبدلون هازايا، وعلله بأنه خطأ من الأصمعي⁽²⁾، وذكر أيضاً أن: "نفرا من بَلْعُنْبَر يصيرون السين إذا كانت مقدمة ثم جاءت بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء صاداً وذلك أن الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق به الصوت فقلبت السين صاداً صورتها صورة الطاء واستخفوها ليكون المخرج واحداً كما استخفوا الإدغام"⁽³⁾.

الإعراب:

صراط: بدل من الصراط، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، أنعمت: أنعم، فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بـ"تاء المخاطب"، والتاء ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، عليهم: جار ومجرور متعلق بأنعم.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل: "وأما حذفها في قراءة من قرأ: ﴿صراط لذين أنعمت عليهم﴾"⁽⁴⁾، حيث أورده ابن عقيل لبيان أن حذف الألف واللام من الموصول (الذين) على هذه القراءة لا يدل على زيادتها وإنما حذفت شذوذاً، وهي لغة قرأ بها بعض الأعراب: "قال أبو عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام، فقرأ: صراط لذين"⁽⁵⁾، ولم تذكر

العباس، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت، د. ط، د. ت، 1/274، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، ط1، د. ت، 7/313، مادة (سراط).

(1) سورة الأنعام، الآية: 154.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) نفسه.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 1/180.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق

: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ، 1/465.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

كتب القراءات أو كتب النحوصاحب هذه القراءة حسب ما اطلعت عليه سوى ما أوردناه آنفاً، وجاءت القراءة بالسين الخالصة لقنبل ورويس، وبالإشمام بين الصاد والزاي لحمزة.

قال السيوطي: "وحذف أل من الذي والتي واللذان واللذين واللاتي لغة حكاها ابن مالك"⁽¹⁾، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها، وقال الشاطبي: "وهذه - اللام - لا تسقط البتة، وإن سقطت فذلك من النوادر غير المعتمد به"⁽²⁾، والدليل على أنها ليست زائدة مجيئها صفة قال ابن يعيش: "وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف؛ كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ. وذلك أن (الذي) وأخواته مما فيه اللام إنما دخل توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل"⁽³⁾، وذكر أبو القاسم الأندلسي أنهم: "أجمعوا على كتب (الذين) بلام واحدة، سواء كان جمعاً، أو مفرداً، أو تثنية، حيث ما وقع كما فعلوا في (مدّ) و (ردّ) كراهة اجتماع صورتين متفقتين"⁽⁴⁾.

الشاهد الرابع: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁵⁾.

الإعراب:

لم: أداة جزم ونفي مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، يكن: فعل مضارع

(1) همع الهوامع في شرح الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د.ت، 326/1.

(2) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1428هـ، 2007م، 561/1.

(3) ينظر: شرح المفصل، أبو البقاء، موفق الدين بن علي، بن يعيش، دار الاستقامة، القاهرة، د. ط، د.ت 375/2.

(4) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأندلسي، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، 1423 هـ، 2002 م، 56/2.

(5) سورة البينة، الآية: 1، وهذه القراءة لم تذكرها كتب القراءات، ولا كتب النحو.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

مجزوم وعلامة جزمه السكون، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع اسم (يكن) الناقصة، كفروا: كفر، فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة، ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: "وقد قرئ شاذًا: ﴿لم يك الذين﴾"⁽¹⁾، حيث استدل به ابن عقيل على جواز حذف النون عند ملاقة ساكن على رأي يونس عند قول ابن مالك: **ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم**⁽²⁾.

وفي حذف النون يرى الأخفش أن القياس لا يجوز حذفها، عند ملاقة ساكن وهو مذهب سيبويه، وعلل الأخفش لذلك بقوله: "لأن ما كان من موضع لامة معتلا لم يعملوا عينه. ألا ترى أنهم قالوا: "حَيِّتُ" و "جَوَيْتُ" فلم تُعَلَّ العين. ويقولون: "قُلْتُ" و "بَعْتُ" فيُعْلَوْنَ العين لما لم تعتل اللام، وإنما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا "لَمْ يَكْ" و "لَمْ يَكُنْ" و "لا أَدْرِ" و "لا أَدْرِي"⁽³⁾، وإليه ذهب أبو حيان موضحا علة حذفها، فقال: "وحذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وإنما لم يجر عند ملاقة الضمير لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله كما رد نون لد إذا أضيفت إليه فقليل لدنه ولا يجوز لده ولا عند الساكن لأنها تحرك حينئذ فيضعف الشبّه"⁽⁴⁾، ويقول ابن خالويه: "والموضع الذي حذفت فيه النون مع الواو، فلأن النون يضارع حرف المد

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 1/ 299.

(2) المصدر السابق، 1/ 298.

(3) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش تح: هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة

ط1، 1411هـ، 1990م، 1/ 59.

(4) ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق، 1/ 445.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

واللين⁽¹⁾ بل وزاد صاحب الموضح نقلا عن الأزهرى سببا آخر لثبوت النون، وهو تحركها بالكسر مما زادها قوة فاعتصمت الحذف⁽²⁾، ويضيف السمين الحلبي قائلا: "إلا أنها- النون- كالمفوظ بها"⁽³⁾.

ويمكن القول: إن الحذف -هنا- بسبب كثرة الاستعمال قد أحدث تغييرا صوتيا في الكلمة يقول ابن جني: "فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد"⁽⁴⁾، غير أن الكثرة لا تكون سببا رئيسيا للحذف، وإنما لتقوي سببا آخر ضعيفا.

وقد أجاز يونس حذف النون في مثل هذا، مستدلاً بقول الشاعر:

فإن لم تك المِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً ... فقد أَبَدَتْ المِرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْعَمَ

وهذا عند سيبويه ضرورة⁽⁵⁾، وقد اعترض كثير من النحاة على هذا الشرط- أن يكون ما بعدها متحركا -، قال ابن مالك: "ولا يمنع من ذلك-الحذف- ملاقة ساكن وفاقا ليونس"⁽⁶⁾، ليونس⁽⁶⁾، وقد أجاز ابن عقيل- أيضا- مستدلا بالقراءة الشاذة محل الشاهد⁽¹⁾، ويقول

(1) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1992 م، 1/ 361.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، 1/ 260.

(3) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 3/ 681.

(4) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، 1420 هـ، 1999 م 1/ 37.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط 1، د. ت، 1/ 422-423، وشرح الرضي، على الكافية، رضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د. ط، 1398 هـ، 1978 م، 4/ 210، وهمع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق، 1/ 445-446.

(6) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني، تح: محمد كامل بركات،

الشاعر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمام⁽²⁾،
وأما عن حذف الواو فكان ينبغي أن تعود بعد حذف النون؛ لأجل إنما حذفت
للتخلص من التقاء الساكنين يقول الرازي: "وَسَقَطَتِ الْوَائُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النَّونِ"⁽³⁾، ويوضح
الألوسي ذلك بقوله: "وكان القياس عود الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف النون إلا
أنهم خالفوا القياس في ذلك أيضا حرصا على التخفيف فيما كثر دوره"⁽⁴⁾، وقال ابن خالويه: "فإن قيل: لم سقطت النون في قوله: وَلَا تَكُ؟ فالجواب في ذلك أن الأصل: (ولا تكون)،
فاستقلوا الضمة على الواو فنقلوها إلى الكاف فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفوا الواو
لالتقاء الساكنين، فصار (لا تكن)، والموضع الذي حذفت النون مع الواو، فلأن النون يضارع
حرف المد واللين، وكثر استعمال (كان، يكون)، فحذفوها لذلك؛ ألا ترى أنك تقول: لم يكونا،
والأصل: لم يكونان، فأسقطوا النون للجزم، فشبهوا (لم يك) في حذف النون بـ(لم يكونا)؛
فاعرف ذلك"⁽⁵⁾.

المبحث الثاني: مبحث شواهد الإعمال والإهمال في الأفعال الناقصة والمشبهات

بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط2،
1422هـ، 2001م، 27/1.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 238/1.

(2) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، المصدر نفسه، 27/1.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء
التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ، 82/10.

(4) ينظر: روح المعاني، المصدر السابق، 32/3.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، المصدر السابق 361/1، وينظر المحتسب، المصدر نفسه.

بليس

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾⁽¹⁾.

اللغة:

المثقال: مفعالٌ مِنَ الثَّقَلِ، وهو ما يوزن به، واحد مَثَاقِيلِ الذَّهَبِ، وهو عشرون قيراطاً⁽²⁾، ذرة: الذَّرَّةُ ليس لها وزنٌ، ويراد بها ما يُرى في شعاع الشمس الداخل في النافذة. والذَّرُّ: تفريق الحب والملح وتبديدها، ذَرَّ الشيءَ يَذُرُّه ذَرًّا: أخذه بأطراف أصابعه ثم نثره على الشيء، وذَرَّه يَذُرُّه، إذا بَدَّدَه. وذُرٌّ: بَدَّدَ.⁽³⁾ وقيل: النملة الصغيرة، وقيل: أصغر ما تكون إذا مر عليها حَوْلٌ.

الإعراب:

إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لامحل له من الإعراب، الله: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، لا: حرف نفي مبني على السكون لامحل له من الإعراب، يظلم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إن، مثقال: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على أنه نعتٌ لمصدر محذوف أي: لا يَظْلَمُ أحداً ظلماً وزناً ذرة، فحذف المفعول والمصدر وأقام نعتَه مقامه، والثاني: أنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ لِيَظْلَمَ، وقيل إن الأول محذوف، على تضمين يظلم معنى يغضب وينقص، فَعَدَّوه لاثنتين، والأصل: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلَمُ أحداً مثقال ذرة. وهو مضاف وذرة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والواو حرف عطف لامحل له من الإعراب، إن: أداة شرط جازمة مبنية على السكون لا

(1) سورة النساء، الآية: 40.

(2) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، المصدر السابق، 157 / 28، مادة (تقل).

(3) المصدر نفسه، 366 / 11.

محل لها من الإعراب، تك: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، وهو فعل الشرط، وأنث الفعل لعوده على مضاف إلى مؤنث، أو على مراعاة المعنى، لأن مثقال معناه زنة أي: وإن تك زنة ذرة، واسمها ضمير مستتر، حسنة: خبر تكون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، يضاعفها: يضاعف فعل مضارع مجزوم بـ(إن)، وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والهاء: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والجملة واقعة في جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: "وقد قرئ: ﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾ برفع (حسنة)، وحذف النون، وهذه هي التامة"⁽¹⁾، حيث ذكره ابن عقيل عند شرح قول ابن مالك:

ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم⁽²⁾

بأنه لا فرق عند ابن مالك في حذف النون بين كان الناقصة والتامة، واستدل على ذلك بقراءتفاع وابتن كثر⁽³⁾، برفع (حسنة)، على أن كان تامة بمعنى: وإن تحدث حسنة أو تقع حسنة يضاعفها، كما قال تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾، أي: وجد ذو عسرة، وقال ابن الجزري:

..... حسنة حرم

المعنى: قرأ المرموز لهم بـ(حرم)، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر (حسنة) من قوله

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 300/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 298 / 1.

(3) ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، المصدر السابق، ص 203، وإبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة، ص 598، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، المصدر السابق، ص 79.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

تعالى: «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا» برفع التاء، على أَنَّ (تكون) تامة تكتفي بمرفوعها⁽¹⁾، غير أن حذف النون من التامة أقل كهذه القراءة، والناقصة كثير لكثرة تصرفها في الكلام، قاله السيوطي في همعه⁽²⁾ وأبو حيان في تذييله⁽³⁾ ما لم تتصل بضمير أو بساكن، ومما حسنه وقوع حركة بعدها بعد أن تهيأت بالسكون⁽⁴⁾.

والحذف لكثرة الاستعمال فيما إذا كانت (يكون) مجزومة بشرط ألا يليها ضمير متصل نحو: (لَمْ يَكُنْهُ)، وألاً تُحَرِّك النون لالتقاء الساكنين، خلافاً ليونس فقد أجازته مستدلاً ببعض أقوال شعراء العرب⁽⁵⁾، وهو عند سيبويه ضرورة.

ووجه حذف النون عند سيبويه أن النون في (يكون) إنما حذفت تشبيهاً لها بالواو، من حيث كونها ساكنة، وكونها حرف غنة، وهذا بخلاف سائر الأفعال نحو: (لَمْ يَضِنَّ) و(لَمْ يَهْنُ)؛ لكثرة استعمال (كان)، وقد نص على ذلك -أيضاً- الرضي بقوله: "وقد تحذفلام (تكن) للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو، فحذفت مع أنها حذفت قبل حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها"⁽⁶⁾،

(1) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم، محمد بن محمد بن محمد، محب الدين التُّويزي، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1424 هـ - 2003 م، 2/ 270، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل - بيروت، ط1، 1417 هـ، 1997 م، 2/ 152.

(2) 445/1.

(3) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421 هـ، 2000 م، 4/ 237.

(4) ينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 10/ 271.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، د.ت، 1/ 422-423، وشرح الرضي على الكافية، رضي الدين، المصدر السابق، 4/ 210، وهمع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق، 1/ 445-446.

(6) ينظر: شرح الرضي، المصدر السابق، 4/ 209.

ويوضح الألوسي ما ذهب إليه سيبويه بقوله: " وحذفت النون من آخر الفعل من غير قياس تشبيها لها بحروف العلة من حيث الغنة والسكون وكونها من حروف الزوائد"⁽¹⁾، وحروف اللين إذا وقعت طرفا سقطت للجزم، كقولك: لم أدر، أي لا أدري وجاء القرآن بالحذف والإثبات. ووجه الشبه من حيث سكونها وامتداد الصوت بها، فتحذف كما يحذف بجامع أنها تكون إعراباً مثلهن، وتحذف للجازم كما يحذف⁽²⁾، وما ذهب إليه ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى، وهو رأي أبي علي الفارسي - أيضاً - حيث قال: " إن الحذف أولى لأنه أخف في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة"⁽³⁾، قد رده أبو حيان من جهة أن التخفيف ليس هو العلة إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزأيهما والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها⁽⁴⁾. إلا أنه يرى أن ما ذهب إليه يونس جائز غير أن الإثبات أولى من الحذف عنده⁽⁵⁾، وهو ما أكدته الشاطبي بقوله: " وكان المؤلف -ابن مالك- لم يعتمد إلا على كثرة الاستعمال، بنى عليه التعليل بالاستتقال ولم يراع الشبه بحرف اللين"⁽⁶⁾

والناظر إلى ما أوردناه من نصوص يتضح له أن هناك خلافاً بين النحويين في العلة

(1) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ، 3/ 32.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، 1/ 260.

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ط2، 1413 هـ، 1993 م، 3/ 430.

(4) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 237/4، وجمع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق، 1/ 446.

(5) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر نفسه.

(6) ينظر: المقاصد الشافية، المصدر السابق، 211/2.

التي من أجلها حذفت النون، فقد اختلفت الأسباب وتعددت بين كثرة الاستعمال، والتخفيف عند البعض، وبأنها تشبه حروف العلة، وأنها من حروف الزوائد مجتمعة أو منفردة غير أن السبب كان لكثرة الاستعمال وللتخفيف أكثر من غيرهما ولمزيد بيان يقول أبو حيان: "وليس التخفيف علة لحذف النون، وأي ثقل في لفظ (لم يكن)؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف"⁽¹⁾، وهذا يدل على أن التخفيف شيء وكثرة الاستعمال شيء آخر، وأن كليهما ظاهرة لغوية لها مسببات قد تكون صرفية أو نحوية أو صوتية أو دلالية، فقد ذهب سيبويه ومن تبعه مثل الأخفش وأبي حيان إلى أن حذف النون في مثل هذا الحرف إنما سوغه كثرة الاستعمال، هذا فيما إذا لاقت متحركاً غير الضمير المتصل وأما إذا لاقت حرفاً ساكناً فإن الأمر يختلف، فلأجل أن يتخلص من التقاء الساكنين تحرك النون ولا تحذف، وبهذا يكون قد اتفقت القاعدة مع الأولى، فحذف النون في الأولى قابله تحريك الساكن في الثانية، والعلة في الموضعين واحدة وهي كثرة الاستعمال، وهو مبرر اعترف به سيبويه وأقره إذ كان أسبق النحاة إليه حيث يقول: "إن الشيء إذا كثّر في كلامهم كان له نحوّ ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقلّ. وتقول: لا أدِر كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أبُل ولا تقول لم أرَم تريد لم أرام. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"⁽²⁾، وهذه الكثرة يكفي من أجلها تحريك الساكن للتخلص من التقاء الساكنين ولا يستلزم الأمر في الموضع الأول⁽³⁾ حذف النون، بينما يونس بن حبيب لم يكتف بتحريك النون، بل جوّز حذف النون حتفي مثل الموضع

(1) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 238/4.

(2) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 196/2.

(3) وهو الآية السابقة من سورة البينة.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

الأول⁽¹⁾؛ لأن العلة عنده هي التخفيف.

غير أن بعضهم يرى أن كثرة الاستعمال تجوز التخفيف مثل ابن يعيش والسيوطي⁽²⁾، وقد مرّ بنا في الموضع الأول بيان علة حذف الواو من (يكون).

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾⁽³⁾.

الإعراب:

إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الذين: اسم إن مبني على الفتح في محل نصب، تدعون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، دون: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من الذين، وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، عبادٌ: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويجوز أن تكون بدلا من العباد، وهو مضاف والكاف ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل: "وذكر ابن جني في المحتسب أن سعيد بن جبير - رضي الله عنه - قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾، بنصب العباد"⁽⁴⁾، حيث

(1) سبقَت الإشارة إليه في الهامش السابق.

(2) ينظر: شرح المفصل، المصدر السابق، 4/102، والأشباه والنظائر، أبوبكر، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ، 1/274.

(3) سورة الأعراف، الآية: 194.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 1/319.

ذكره ابن عقيل في معرض شرحه قول ابن مالك:

في النكرات أعملت كليس لا ... وقد تلي لات وإن ذا العمل⁽¹⁾

فبين أن (أن) تعمل عمل ليس خلافاً لأكثر البصريين والفراء، واستشهد على ذلك بأدلة سماعية وردت عن العرب، وبهذه القراءة الشاذة⁽²⁾، وقد اختلف في تخريجها، فذهب جماعة منهم ابن جني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، والكسائي، وأكثر الكوفيين غير الفراء، إلى أنها نافية حملا على (ما) الحجازية، وذهب آخرون وهم أكثر البصريين إلى أنها المخففة من الثقيلة، وسبب الخلاف هو تقدير المعنى لهذه القراءة، فعلى المذهب الأول يكون المعنى: تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلهم للبشر، وعلى الثاني فإنها تدل على إثبات كون الأصنام عبادا أمثال عابديها، وبهذا حصل الإشكال والتناقض بين المعنيين وهو ما لا يجوز في كلام الله تعالى، بل هو مستحيل⁽³⁾، وفي نظر أبي حيان أن هذا التخريج غير صحيح لعدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وخروجاً من هذا الإشكال والتناقض فهو يرى أن (إن) هي المخففة من الثقيلة، وإنما أعملت عمل المشددة، وهذا جائز وثابت في لغات العرب نثراً ونظماً⁽⁴⁾، ومن ذلك القراءة المتواترة: ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾⁽⁵⁾، ونقل سيبويه عن العرب⁽⁶⁾ قولهم: إن زيدا لمنطلق، وتخرجها على هذا المعنى يقتضي التوافق بين القراءتين⁽⁷⁾. أما نصب الخبر في هذه القراءة فقد جاء على لغة ثابتة في كلام العرب، وهي لغة

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 311/1.

(2) ينظر: المحتسب، المصدر السابق، 270/1.

(3) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 279/4.

(4) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 539/5.

(5) سورة هود، الآية: 111.

(6) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 250/5.

(7) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 279/4.

لغة رؤية وقومه⁽¹⁾ وذلك على حد قول الشاعر:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا⁽²⁾

وفي الحديث: "إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا"⁽³⁾، على أَنَّ (أَنَّ) المخففة تنصب الجزأين الجزأين المبتدأ والخبر، يقول أبوحيان: "وهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة، أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم، وقد توافقنا على معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حق الله تعالى"⁽⁴⁾، غير أن الألوسي يرى إعمالها على هذا التقدير ضعيف لقلته⁽⁵⁾، وكذلك الصبان⁽⁶⁾، وعلله ابن جني بالقول: " (إن) هذه لم تحتص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب"⁽⁷⁾، وخرج على حذف الخبر، ونصب أسداً على الحالية، أي: تلقاهم أسداً.

(1) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413 هـ، 1992 م، ص394.

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: القاموس المحيط، أبو طاهر، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ومؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 1426 هـ، 2005 م، ص1177، مادة (أَنَّ)، وفيه (خفافاً) مكان (خفافاً)، مادة (أَنَّ)، وتاج العروس، المصدر السابق، 198/34، وهو لعمر بن ربيعة - ولم أجده في ديوانه- في الجنى الداني، المصدر السابق، ص394، وشرح الأشموني، المصدر السابق، 294/1، وشرح الكافية الشافية، المصدر السابق، 518/1.

(3) ينظر: المستدرج على الصحيحين، أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 هـ، 1990 م، 631/4.

(4) المصدر نفسه، 251/5، ويتصرف يسير.

(5) ينظر: روح المعاني، المصدر السابق، 135/5.

(6) ينظر: حاشية الصبان، المصدر السابق، 375/1.

(7) ينظر: المحتسب، المصدر السابق، 270/1.

ولهذا يرى بعضهم الإهمال أولى من الإعمال لكثرتة، يقول ابن هشام: "ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: إن قائمٌ، وأصله: إن أنا قائم...."⁽¹⁾، وقد أوماً سيبويه بالمنع على أن تكون (أن) بمعنى ليس، وإنما هي بمنزلة (ما)⁽²⁾، ومما يقوي إعمالها قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد * إلا على أضعف المجانين⁽³⁾

وما سمع من أهل العالية قولهم: إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية، وإن ذلك نافعك ولا ضارك.

وذهب النحاس إلى أبعد من ذلك، بل إلى وجهة رأي مغايرة للرأيين السابقين تماماً، وهو أن هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها لأوجه ثلاث، الأول: أنها مخالفة للسواد، والثاني: أن المختار عند سيبويه الرفع في خبر إن إذا كانت بمعنى (ما)، والثالث: أن الكسائي رأى أنها في كلام العرب لا تكون بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب⁽⁴⁾، وقد ضعف أبو حيان ما ذهب إليه النحاس من أوجه عدة⁽⁵⁾. وعلى كلٍّ يظل الرأي متوقفاً على صحة تقدير المعنى الأنسب مع سياق الآية فهو الفيصل في صحة الرأي، وطالما أن هذه القراءة الشاذة لها وجه

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م، 35/1.

(2) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 221/4.

(3) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك، المصدر السابق، 291/1، والجنى الداني، المصدر السابق، ص209، وشرح التصريح، المصدر السابق، 171/1، وشرح ابن عقيل، المصدر السابق، 100، 317/1، وجمع الهوامع، المصدر السابق، 250/1، 453.

(4) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، 1409هـ، 1988م، 168/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 250/5.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

في العربية مقبول على كلا التأويلين، فبأي منهما أخذ واعتبر فهو صحيح؛ للأدلة التي تعضده وتقويه، وإن كان في بعضها تحفظ عند النحويين.

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحْنِمْهُمْ﴾⁽¹⁾.

اللغة:

قرن: هم الجماعة المتعاشرون زماناً. بحيث تتداخل بينهم الأجيال، فترى الجدَّ والأب والابن والحفيد معاً، وقد قدَّروا القرن بمائة عام. كما يُطلق القرن على الجماعة الذين يجتمعون على مُلك واحد، أو رسالة واحدة مهما طال زمنهم كقوم نوح مثلاً والقرن بالفتح: مثلك في السن، وبالكسر: مثلك في الشجاعة⁽²⁾، والقرن: ثمانون سنة، ويقال ثلاثون سنة⁽³⁾، وهو مقدار التَّوسُّط في أعمار أهل الزمان، والقرن في قوم نوح: على مقدار أعمارهم، وفي قوم موسى، وعيسى، وعاد، وثمود: على قدر أعمارهم، وقيل: القرن أربعون سنة، بدليل قول النابغة الجعدي [المتقارب]:

ثَلَاثَةُ أَهْلِينَ أَفْنَيْتَهُمْ ... وَكَانَ الْإِلَٰهَ هُوَ الْمَسْتَأْسَا⁽⁴⁾

وجمعه: قُرُون⁽⁵⁾، ويطلق القرن كذلك على موضع ميقات أهل نجد.

لات: هو حرف ينفي به كما ينفي بـ(لا) زيدت عليها التاء للتأنيث، إلاَّ أنَّها لا تقع إلاَّ

(1) سورة ص، الآية: 2.

(2) ينظر: أساس البلاغة، أبو القاسم، محمود بن عمرو الزمخشري، جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ، 1998 م، 73/2، مادة (قرن).

(3) ينظر: الصحاح، المصدر السابق، 2180/6 وما بعدها، مادة (قرن).

(4) ينظر: الشعر والشعراء، أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 1423 هـ، 285/1، والأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط2، د. ت، 10/5.

(5) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن، المصدر السابق، 363/6.

على الأزمان، كما في هذه الآية الكريمة، قال الخليل: "ولولا أنَّ لات كتب في القرآن بالتاء لكان الوقوف عليها بالهاء"⁽¹⁾، فزيدت فيها التاء كما زيدت في رُبْتُ وثُمْتُ، والأصل فيها (لا)⁽²⁾، قَالَ الفراء: "أَفْ عَلَيَّ (لَاتٍ) بالتاء، وَالْكِسَائِيُّ يَقِفُ بالهاء"⁽³⁾ في القياس، وقال النحاس: "وحقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء نظيرةُ التاء في الفعلِ قولكَ ذَهَبَتْ وَجَلَسَتْ، وفي قولكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا ثَمْتُ عَمْرًا، فَتَاءُ الحروف بمنزلة تاء الأفعال؛ لأن التاء في الموضعين دخلت على ما لا يعرب"⁽⁴⁾

وزيد فيها تاء التأنيث تنبيهاً على الساعة أو المدة كأنه قيل: ليست الساعة أو المدة حين مناص⁽⁵⁾. وذهب بعضهم إلى أنها فعل ماضي، قال ابن هشام: "ثم اختلف هؤلاء على قولين أحدهما: أنها في الأصل بمعنى: نقص من قوله تعالى «لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا»، فإنه يقال: لات يليت، كما يقال: أَلَيْتَ يَأْلَت، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي كما أن (قَلَّ) كذلك، قاله أبو ذر الحُسَيْنِي، والثاني: أن أصلها (لَيْسَ) بكسر الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء"⁽⁶⁾. كراهية أن تلتبس بحرف التمني، وهو قول ابن أبي الربيع⁽⁷⁾، ويقويه قول سيبويه: "ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه: (ليس)، ولا يكون

(1) ينظر: العين، المصدر السابق، 369/8.

(2) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 468/40، مادة (لا).

(3) ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد، محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب - بيروت، د.ط، د.ت، 398/2.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409هـ، 320/4.

(5) ينظر: مفردات غريب القرآن، الأصفهاني، المصدر السابق، ص455.

(6) ينظر: مغني اللبيب، المصدر السابق، ص335.

(7) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي، المصدر السابق، 132/1.

يكون في الاستثارة⁽¹⁾.

حين: الحين: الوقت. يقال: حينئذ، ومنه قول خويلد بن مرة: كَآبِي الرَّمَادِ عَظِيمُ الْقَدْرِ جَفَنَتْهُ * حين الشتاء كحوض المُنْهَلِ اللَّقْفِ⁽²⁾

وربما أدخلوا عليه التاء. قال أبو وجزة السَّعْدِي [الكامل]:

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ * وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعَمِ؟⁽³⁾

والحين أيضا: المدة من الدهر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ﴾⁽⁴⁾، وقيل: الدهر، وقيل: وقت من الدهر مبهم، لجميع الأزمان كلها طالت أو قصرت، يكون سنة وأكثر من ذلك، وخص بعضهم به أربعين سنة، أو سبع سنين، أو سنتين، أو سنة أشهر، أو شهرين، ويطلق على يوم القيامة أيضا⁽⁵⁾، ويكون كذلك بمعنى الهلاك⁽⁶⁾، وقال الراغب: هو مبهم، ويتَّخَصَّصُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ. ويرى الزبيدي أن من قال بالمعاني السابقة أي: كونها للزمن أو للسنة وغيرها فإنما فسّر ذلك بحسب ما وجد وعلق به، ونقل أيضا عن المناوي: أن الحين في لسان العرب يطلق على لحظة فما فوق إلى ما لا يتناهى⁽⁷⁾.

مناص: مَفْعَلٌ، مصدر ميمي من ناص ينوص، وهو المَلْجَأُ والنجاء والفوت كما في

(1) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 57/1.

(2) ينظر: الأغاني، المصدر السابق، 216/10، والصاحح، المصدر السابق، 2106/5، مادة (حين)، ولسان العرب، المصدر السابق، 320/9، مادة (لقف)، 133/13، مادة (حين).

(3) ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1998م، 163/4.

(4) سورة الإنسان، الآية: 1

(5) ينظر: الصاحح، المصدر السابق، 2106 / 5، والمحكم المحيط، المصدر السابق، 446/3، وما بعدها، مادة (حِينَ).

(6) ينظر: العين، المصدر السابق، 304/3، مادة (حَيْنَ).

(7) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 471 / 34، مادة (حين).

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

هذه الآية الكريمة، وهو متعد يقال: ناصه ينوصه إذا فاتته، والنَّوْصُ: التَّبَاعِدُ عن الشيء، ويطلق على الحمار الوحشي إذا رفع رأسه كأنه نافر أو جامح⁽¹⁾، ويقال ناص عن قَرْنِه أي: تأخر عنه جُبْنَا، ويقال: باص يبوص أي: تقدم⁽²⁾، فيكون من الأضداد.

الإعراب:

كم: خبرية مبنية على السكون في محل نصب مفعول به للفعل (أهلك) مقدم وجوبا، أهلكنا: أهلك، فعل ماض مبن على السكون لاتصاله بنا الدالة على الفاعل، وهي ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، من: حرف جر مبن على السكون لا محل له من الإعراب، قبلهم: قبل، اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(أهلكنا)، من قرن: جار ومجرور متعلق بـ(أهلكنا) أو بدل منه، فنادوا: الفاء استئنافية أو عاطفة، نادي: فعل ماض مبن على الضم المقدر على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين، والواو ضمير متصل مبن على السكون في محل رفع فاعل، ولات: الواو للاستدراك، لات: حرف نفي شبيه بليس مبن على السكون، واسمها محذوف تقديره: الحين، وحين: خبر لات منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف ومناص مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل: "وقد قرئ شذوذا: ﴿ولات حين مناص﴾، برفع (الحين) على أنه اسم (لات)، والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناصٍ لهم"⁽³⁾، ذكره ابن عقيل

(1) ينظر: العين، المصدر السابق، 159/7.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، المصدر السابق، 78/8.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 319/1.

استشهدا به على جواز رفع الاسم بعدها عند قول ابن مالك:

وما لللات في سوى (حين) عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قلّ

وهي من الشواذ قرأها عيسى بن عمر الثقفي⁽¹⁾، وأبو السمال⁽²⁾، برفع (الحين) اسما

لـ(لات) حملا على (ليس)، قال الشاعر ابن جِلْزَة اليشْكُري [الخفيف]:

طلبوا صلحا ولات أوان * فأجبتنا أن ليس حين يُبقاء⁽³⁾

وهو مذهب سيبويه⁽⁴⁾ حيث يرى أن (لات) يكون الاسم بعدها مرفوعا بها والخبر

محذوف تقديره (كائنا) أو (حاصلا) تشبيها لها بليس من حيث الإضمار، والرفع قليل عنده،

ومع قلته فهو جيد عند الزجاج⁽⁵⁾ كقول الشاعر سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة [

مجزوء الكامل]:

من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براخ⁽⁶⁾

حيث جعل (لا) بمنزلة (ليس)، و(لا) بمنزلة (لات)⁽⁷⁾، و(براخ) اسمها والخبر محذوف

(1) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 355/9، والأصول في النحو، أبو بكر، محمد بن السري بن سهل، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د. ط، دت، 96/1، وشرح التصريح، المصدر السابق، 269/1، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّري، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ، 2004م، 377/1.

(2) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 136/9، وشرح شذور الذهب، المصدر السابق، 377/1.

(3) ينظر: العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1404هـ، 169/2، وهو لأبي زيد الطائِي النَّصراني، في خزنة الأدب، المصدر السابق، 189/4.

(4) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 57/1، 58.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعراجه، الزجاج، المصدر السابق، 320/4.

(6) ينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو زكرياء، يحيى بن علي الشيباني التبريزي، دار القلم بيروت، د. ط، د. ت، ص 193.

(7) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 58/1.

تقديره

(لي) قال ابن عاشور: " و(لات) حرف نفي بمعنى(لا) المشبهة بـ(ليس)"⁽¹⁾، وهذا من القياس الذي ينبغي أن يكون، قال الأزهرى: " وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي؛ لأن حذف المرفوع لا يجوز ألْبَتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله"⁽²⁾، وقد بين ابن أبي الربيع جواز ما ذهب إليه سيبويه في حمل (لات) على (ليس) بقوله: " ويظهر لي أن الأصل في (لات) (ليس)، فأبدل من السين التاء كما فعل ذلك في (ست) [أصله سدس]، ثم قلبت الياء ألفا لأنه كان الأصل في ليس (لاس)؛ لأنها (فَعَل)، وكأنهم كرهوا أن يقولوا (ليت)، فيصير لفظها لفظ التمني، لم يُفعل هذا إلا مع الحين"⁽³⁾.

وقد خرّج أبو الفضل الرازي في لوامحه- نقلا عن الحلبي- رفع الحين على التقديم والتأخير إجراء لها مجرى قبل وبعد في البناء على الضم عند قطعه عن الإضافة، و(مناص) اسم لات مبن على الفتح، والأصل: ولات مناص حين كذا، ثم حذف المضاف إليه (حين) وبني على الضم وقَدّم فاصلا بين (لات) واسمها، لمعنى غير معروف عنده⁽⁴⁾، وعقّب الحلبي الحلبي عليه بالقول: "والعمل هنا بحق الأصالة لا الفرعية"⁽⁵⁾.

وفيما ذهب إليه سيبويه قال الصبان: " ظاهرة جعل (كائنا) خبر(لات)، وهو لا يصح؛ لأن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر: ولات حين مناص حيناً

(1) ينظر التحرير والتنوير: المصدر السابق، 207/23.

(2) ينظر: شرح التصريح، المصدر السابق، 269/1.

(3) نقلا عن أبي حيان الأندلسي، ينظر: التذيل والتكميل، المصدر السابق، 288/4.

(4) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 355/9.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

كائنا لهم، فيكون (كائنا) صفة للخبر لا خبراً⁽¹⁾.

فالصبان من وجهة نظره معترض على تقدير الخبر (كائنا)، إذ الصحيح عنده أن يكون حيناً، وفاقاً لمن يرى أن ما يأتي بعد (لات) ينبغي أن يكون اسم زمان، أو ما تضمن معنى الزمان من إشارة ونحوها.

وقد علل ابن مالك وجه شذوذ هذه القراءة - رفع (الحين) -، لما يلزم من ذلك أن يكون المحذوف معرفة تقديره: وليس الحين حين مناص؛ لأن المراد نفي كون الحين حاضراً، وليس نفي جنس حين المناص، وهذا التقدير يجعلنا في دائرة التكلف ليستقيم به المعنى كأن يقال: معناه ليس حين مناص موجوداً لهم حين تناديهما ونزول ما نزل بهما، إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص⁽²⁾، وأضاف الزبيدي نقلاً عن الدماميني قائلاً: "والضم جبراً لو هنها بلزوم حذف أحد معموليها"⁽³⁾.

وذهب الأخفش في تخريج الرفع إلى أن (حين) مرفوع بالابتداء خبره محذوف تقديره: ولا حين مناص كائن لهم⁽⁴⁾، وتكون (لات) حينها غير عاملة، وقد ضعفه الرضي وعلل ذلك بأن وجوب حذف الخبر له مواضع متعينة⁽⁵⁾، بل إن الرفع على الابتداء يستلزم إهمال (لات) وإهمالها مع دخولها على الزمان لا يصح؛ لأن المهملة تدخل على غير الزمان⁽⁶⁾، ويجوز أن

(1) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ، 1997م، 378/1.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية، المصدر السابق، 442/1، بتصرف يسير.

(3) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 88187/5.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية، المصدر السابق، 197/2، ومغني اللبيب، المصدر السابق، ص 335.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية، المصدر نفسه، 197/2.

(6) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 86/5.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

يكون المرفوع خبراً لـ (لات) إن كانت عاملة عمل (إن)، وهو قول آخر للأخفش والكوفيين⁽¹⁾.
ومن جانب آخر، فقد شكك السمين الحلبي في أن يكون عيسى بن عمر النخعي قد قرأ بهذه القراءة، واحتج على ذلك بمكانته العلمية⁽²⁾، ووصمها بأنها مشكلة جداً لا تبتعد عن الغلط من راويها⁽³⁾.

الشاهد الرابع: قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾⁽⁴⁾.

الإعراب:

فهل: الفاء للاستئناف، وهل: أداة استفهام مبنية على السكون، عسيتم: عسى فعل ماض ناقص مبن على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير مبن على الضم في محل رفع اسم عسى، إن: أداة شرط مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، توليتم: تولي، فعل ماض مبن على السكون في محل جزم وهو فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة معناه عليه، والتاء: ضمير مبن على السكون في محل رفع فاعل، أن: حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تفسدوا: تفسد، فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير مبن على السكون في محل رفع فاعل والجملة في محل نصب خبر عسى، في الأرض: جار ومجرور متعلق بتفسدوا، وتقطعوا:

(1) المصدر نفسه 88/5.

(2) ينظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، أبو بكر، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان - صيدا، د. ط، د. ت، 237/2، والأعلام، خير الدين بن محمود، الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م، 106/5.

(3) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 355/9.

(4) سورة محمد، الآية: 23.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

الواو حرف عطف، وتقطعوا معطوف على تفسدوا، أرحامكم: أرحام، مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والضمير مضاف إليه في محل جر.

اللغة:

عسى: هو فعل من أفعال المقاربة يدل على الرجاء والطمع والإشفاق، تقول: عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا، وَعَسَيْتُ: قَارِبْتُ، وهو فعل ناقص خبره مضارع منصوب بأن نحو: عسى زيدٌ أَنْ يَقُومَ، والمعنى: قارب زيدُ القيامَ، فالخبر مفعول أو في معنى المفعول، وقيل معناه: لعل زيدا أَنْ يَقُومَ، أي: أطمع أَنْ يَفْعَلَ زيدُ القيامَ ويستعمل منه الفعل الماضي، فيقال: عَسَيْتُ وَعَسَيْنَا وَعَسَوْا وَعَسَايَا وَعَسَيْنَ - لغة - وَأُمِيتَ ما سواه من وجوه الفعل. لا يقال يفعل ولا فاعل ولا مفعول⁽¹⁾، وإذا ذكر عسى في القرآن من الله جلَّ ثناؤه فهو يقين و واجب كقوله: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ وقد أتى الله به، ومن العباد بمعنى الظن. وتكون تامةً والتامة نحو: عسى أن يقومَ زيدٌ وهذا فاعلٌ وهو جُمْلَةٌ في اللَّفْظِ. تَوَلَّى: تَوَلَّى الأمر والعمل: إذا تقلده ، وهو مطاوع، وَبِهِ فُسِّرَتِ هذه الآية أي: تَوَلَّيْتُمْ أمور الناس⁽²⁾.

فسد: فسَدَ الشيء يَفْسِدُ، وَيَفْسُدُ فَسَادًا وفسوداً، وأفسدته أنا إفساداً كَنَصَرٍ، وَعَقَدَ، وَكَرُمَ، والأولى هِيَ المشهورة المعروفة، وعن ابن دريد: فَسَدَ الشَّيْءُ فُسُودًا مِنْ بَابٍ عَقَدَ يَعْقِدُ وهي لغة ضعيفة⁽³⁾، وَحَمَضَ اللَّبَنُ وَحَمَضْفَهُو فاسِداً، والجمع فَسْدِكْهَالِكْ وهَلْكَى، لتقاربهما في

(1) ينظر: العين، المصدر السابق، 200/2، 201، مادة(عسى)، والمحكم والمحيط، المصدر السابق، 220/2، مادة (عسى).

(2) ينظر: العين، ولسان العرب، المصدر السابق، 405/15.

(3) ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين -

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

المعنى⁽¹⁾. وقال الزبيدي: "ولم يُسمع عنهم انفسد في مطاوع فسد، وإلا فالقياس لا يأباه"⁽²⁾.
والاسم: الفساد والفساد ضد الصلاح، ويكون الفساد للحيوان أسرع منه إلى النبات، وإلى النبات
أسرع منه إلى الجماد؛

لأن الرطوبة في الحيوان أكثر من الرطوبة في النبات، وقد يعرض للطبيعة عارض
فتعجز الحرارة بسببه عن جريانها في المجاري الطبيعية الدافعة لعوارض العفونة فتكون العفونة
بالحيوان أشد تشبهاً منها بالنبات فيُسرع إليه الفساد، ويتعدى بالهمزة والتضعيف⁽³⁾
الأرحام: جمع: رَحِم والأصل، بِيَتْ مَنبِتُ الْوَلَدِ ووعاؤه في البطن، وهي مؤنثة. والرَّحِم
أيضاً: وهي من أسماء القرابة في النسب. والرَّحِم بالكسر مثله⁽⁴⁾ وقالوا: جزاك الله خيراً والرَّحِمُ
والرَّحِم، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وجزاك الله شراً والقطيعة، بِالنَّصْبِ لَا غَيْرَ⁽⁵⁾.

الشاهد فيه

قول ابن عقيل: "وقرأ نافع: ﴿فهل عسيتم﴾، بكسر السين، والباقون بفتحها". حيث أورده لجواز
فتح سين عسى وكسرها عند قول ابن مالك:

والفتح والكسر أجز في السين من * نحو: "عسيت" وانتقا الفتح زكن⁽⁶⁾

بيروت، ط1، 1987م، 646/2

(1) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 648/3، 649، 650.

(2) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 496/8، مادة (فسد).

(3) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، المصدر السابق، 472/2، مادة (فسد).

(4) ينظر: العين، المصدر السابق، 224/3، والصحاح، المصدر السابق، 1929/5، مادة (رحم).

(5) ينظر: المحكم والمحيط، المصدر السابق، 338/3، مادة (رحم).

(6) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 343/1، 344.

وبالكسر قراءة نافع كما أشار ابن عقيل، والحسن وطلحة بن مصرف وميمونة عن

أبي جعفر والهمداني⁽¹⁾، في هذا الموضع وفي البقرة، ووجه الكسر كما ورد عن أبي علي الفارسي هو قول العرب: عَسِيٌّ بكذا مثل: حَرٍ وشَجٍّ، مطلقاً سواء أسند (عسي) إلى ظاهر أو إلى مضمرة⁽²⁾، فنقول: عَسِيٌّ زيد، مثل: رَضِيٌّ زيد، وذلك بالقياس على المضمرة إذا قلت: عَسِيْتُ، وهو لغة عند الحجازيين خاصة مع تا الفاعل مطلقاً، ونا الفاعل ونون النسوة⁽³⁾، وقد قلَّ الحلبي ما ذهب إليه الفارسي لتواتر الفتح وشهرته⁽⁴⁾، وأما تميم لا يسندونه إلى الضمير ألَبَتَةُ يقولون: عَسَى أَنْ تفعلوا وكسر السين على قراءة نافع جائز على غير قياس عند أكثر النحويين، وعلل الأزهري ذلك بقوله: "لمناسبة الياء"⁽⁵⁾، ومنعه أبو عبيدة حيث قال: "لو كان عَسَيْتُمْ بكسر السين، لقريء: عَسِيَّ رِيكَم"⁽⁶⁾، واعترض عليه أبو حيان الأندلسي واعتبر أن ما قاله إنما ينم عن جهله باللغة⁽⁷⁾، إذ المحفوظ والمسموع عند العرب أن السين لا تكسر إلا مع تاء المتكلم والمخاطب نحو: عَسَيْتُ وعَسَيْتَ، ومع نون النسوة نحو: عَسَيْنَ، وهو على سبيل

(1) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، المصدر السابق، ص139، و الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1428هـ، 2007م، ص507، وإتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين، المصدر السابق، ص207.

(2) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 516/2.

(3) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 357/4.

(4) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 516/2.

(5) ينظر: شرح التصريح: المصدر السابق، 292/1.

(6) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 357/4.

(7) ينظر: التذييل، المصدر السابق، 357/4، وينظر: أوضح المسالك، المصدر السابق، 324/1.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

الجواز لا الوجوب⁽¹⁾، فتقول: عسيثُ أن أقوم، مثل: عنيثُ، وعسيثُ أن أقوم، مثل: نسيثُ، والضابط في ذلك كما قال الشاطبي: "هو أن تسند (عسى) إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل"⁽²⁾، وفيما عدا هذا فالفتح أقوى؛ لما عليه أكثر القراء وهو الأصل⁽³⁾، والمختار عند النحويين لجريانه على القياس، بخلاف الكسر، وكونه لا ينصرف⁽⁴⁾. ومع جواز الكسر عند النحويين غير أن ابن درستويه والفراء وغيرهما يرون أن هذه اللغة رد وشاذة⁽⁵⁾.

خاتمة

وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1- القراءة الشاذة حجة في إثبات القاعدة النحوية.
- 2- القراءة الشاذة لا تعني بالضرورة أنها غير مقبولة، فقد جاء بعضها عن الصحابة والتابعين كقراءة سعيد بن جبير.
- 3- أن التخفيف لا يعني بالضرورة أن يكون لكثرة الاستعمال، فقد يكون كل واحد

(1) ينظر: التذييل، المصدر نفسه، والمقاصد الشافية، المصدر السابق، 302/2.

(2) ينظر: المقاصد الشافية، المصدر السابق، 303/2.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، المصدر السابق، ص139، وإتحاف فضلاء البشر، المصدر السابق، ص207.

(4) ينظر: المقاصد، المصدر السابق، 304/2، والكامل في القراءات، المصدر السابق، ص507.

(5) ينظر: ينظر: المقاصد، المصدر نفسه، و معاني القرآن، أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله، الفراء، تح: أحمد يوسف النجاشي، ومحمد علي النجار، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، د. ط، دت، 62/3.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

منهما سببا لذاته، وكلاهما ظاهرة لغوية لها مسببات قد تكون صرفية أو نحوية أو صوتية أو دلالية.

المصادر والمراجع

- 1 - الأعلام، خير الدين بن محمود، الزركلي، دار العلم للملايين، ط2002، 15م.
- 2 - الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط2، د. ت.
- 3 - أساس البلاغة، أبو القاسم، محمود بن عمرو الزمخشري، جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1419، 1هـ، 1998م.

- 4 - الأشباه والنظائر، أبوبكر، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ.
- 5 - الأصول في النحو، أبو بكر، محمد بن السري بن سهل، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د. ط، د. ت.
- 6 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
- 7 - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تح: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د. ط، د. ت.
- 8 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدميّطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط3، 1427هـ، 2006م.
- 9 - إعراب القرآن، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، 1409هـ، 1988م.
- 10- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبدالله، الحسين بن أحمد بن خالويه تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
- 11- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت، د. ط، 1420 هـ.
- 12- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، أبو بكر، عبد الرحمن جلال الدين

- السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان - صيدا، د.ط، د.ت.
- 13- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
- 14- التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، د.ط، 1984م.
- 15- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ، 2000م.
- 16- تهذيب اللغة، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.
- 17- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ، 2008م.
- 18- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، تح: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ، 1984م.
- 19- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد، الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 2000م.
- 20- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تح: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.
- 21- جوهرة اللغة، أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير

- بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م.
- 22- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م.
- 23- حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1402، 2هـ، 1982م.
- 24- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ط2، 1413هـ، 1993م.
- 25- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، تح: دار الكتاب النفيس، بيروت، د.ط، 1407هـ.
- 26- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي، وأمیل بدیع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1998م.
- 27- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د.ت.
- 28- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ.
- 29- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
- 30- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط 20، 1400هـ، 1980 م.

31- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م.

32- شرح ديوان الحماسة، أبو زكرياء، يحيى بن علي الشيبانيّ التبريزي، دار القلم بيروت، د. ط، د. ت.

33- شرح الرضي، على الكافية، رضي الدين، محمد بن الحسن الأسترابادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د. ط، 1398هـ، 1978م

34- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري، تح : نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ، 2004م.

35- شرح طيبة النشر في القراءات، أبو الخير، شمس الدين بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1420هـ، 2000 م.

36- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم، محمد بن محمد بن محمد، محب الدين النُّوَيْرِي، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1424 هـ ، 2003 م.

37- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تح: عبد

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، د.ت.

38- شرح المفصل، أبو البقاء، موفق الدين بن علي، بن يعيش، دار الاستقامة، القاهرة، د. ط، د.ت.

39- الشعر والشعراء، أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 1423هـ.

40- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تح: حسين بن عبد الله العمري، و مطهر بن علي الإيراني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1420هـ، 1999 م.

41- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط1407، 4هـ، 1987م.

42- العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1404هـ.

43- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د.ت.

44- فتح القدير محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1414، 1هـ.

45- القاموس المحيط، أبو طاهر، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 1426 هـ، 2005 م.

- 46-القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د. ط، د.ت.
- 47-الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ، 2007م.
- 48-الكتاب، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ ، 1988 م.
- 49-الكنز في القراءات العشر ، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، تاج الدين، تح:خالد المشهداني،مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004 م.
- 50-لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، ط1، د.ت.
- 51-مجل اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م.
- 52-المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح، عثمان ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، 1420هـ، 1999م.
- 53-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ.
- 54-المحكم والمحيط الأعظم،، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421هـ، 2000 م.
- 55-مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأندلسي ، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، 1423 هـ ، 2002 م.

توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية

56-المخصص، أبو الحسن، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1417هـ، 1996م.

57-المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين، عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني، تح: محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط2، 1422هـ، 2001م.

58-المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، تح: مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1411هـ، 1990م.

59-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت، د. ط، د. ت.

60-معاني القرآن، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1411هـ، 1990م.

61-معاني القرآن، أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله، الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، د. ط، د. ت.

62-معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1408هـ، 1988م.

63-معاني القرآن وإعرابه، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.

- 64-معجم مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.
- 65-مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م.
- 66-مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله، محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420هـ.
- 67-مفردات غريب القرآن، أبو القاسم، الحسين بن محمد الأصفهاني، د. ط، د.ت.
- 68-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1428هـ، 2007م.
- 69-المقتضب، أبو العباس المبرد، محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب - بيروت، د.ط، د.ت.
- 70-الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دارالجيل - بيروت، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
- 71-مع الهوامع في شرح الجوامع، أبو بكر، عبد الرحمن ب، جلال الدين تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د.